أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية

The impact of applying the International Accounting Standard No. (32) and the International Financial Reporting Standard number (7) on the presentation of financial statements in the Jordanian Islamic bank

إعداد

الدكتور ليث أكرم مفلح القضاة

أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية عمان الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية

Dr. Laith Akram AL-Qudah

Assistant Professor, Department of Accounting, Amman University College, Al- Balqa Applied University

العنوان البريدي: ص.ب ٨١٥١، الرمز البريدي ١١١٢١

مكتب بريد الحسين الشرقي- عمان- الأردن

الفاكس: ٤٦٤٩١٢٥- الخلوي: ٠٠٩٦٢٧٧٩٨٧٢٣٧٦

al_qudah2006@yahoo.com

عمان في 30 /11/ ٢٠١٦

أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية

ليث أكرم القضاة

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانه لجمع البيانات المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧). حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع معدي القوائم المالية والمتمثلة بالمدراء الرئيسين ومدراء الدوائر والفروع، ومدققي الحسابات الداخليين والبالغ عددهم (٢٤٢) في البنوك الإسلامية الأردنية والبالغ عددها (٣) بنوك (البنك الإسلامي الأردني، البنك الإسلامي العربي الدولي، وبنك دبي الإسلامي)، تم توزيع (242) استبانه على كل من معدي القوائم المالية ومدققي الحسابات الداخليين، وقد استردت (١٨٩) استبانة كان منها (177) استبانة صالحة للتحليل وهذه تشكل ما نسبته (٧٣,١%) من مجموع الاستبيانات الموزعة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للأدوات المالية (الإفصاح والعرض) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، ضرورة العمل على توحيد الإفصاح والعرض للقوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧)، لأنه يسهم في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية على مختلف فئاتهم.

الكلمات الدالة: معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢)، الأداة المالية، الإفصاح، القوائم المالية، البنوك الإسلامية الأردنية.

The impact of applying the International Accounting Standard No. (32) and the International Financial Reporting Standard number (7) on the presentation of financial statements in the Jordanian Islamic bank

Laith Akram AL-Qudah

Abstract

This study aimed to examine the impact of applying the International Accounting Standard No. (32) and the International Financial Reporting Standard number (7) on the presentation of financial statements in the Jordanian Islamic bank. To achieve the objectives of the study, analytical descriptive approach was applied, where the questionnaire was designed to collect data on IAS (32) and the International Financial Reporting Standard number (7). Sampling frame consisted of all (242) department chairs, directors, branch managers, and internal auditors who prepare financial in the 3 Jordanian Islamic banks, (Jordan Islamic Bank, Arab International Islamic Bank, Dubai Islamic Bank). 242 questionnaires were distributed, where 177 were valid for the study analysis out of the 189 were returned, accounting to (73.1%) of the total distributed questionnaires. At the level of significance $\alpha \leq 0.05$, the study concludes that there exists statistically significant effect on financial instruments (Disclosure and Presentation) on the presentation of financial statements in the Jordanian Islamic banks. The study has some recommendations, including the need to unite the disclosure and presentation of financial statements in the Jordanian Islamic banks through the application of IAS No. (32) and the international standard for financial reporting number (7), as it contributes to the rationalization of users on financial statements decisions on the various categories.

Keywords: **International Accounting Standard No. (32), financial instrument, disclosure, financial statements, Jordanian Islamic banks**

المقدمة:

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) (International Accounting Standards Committee) ما عرف بمعايير المحاسبة الدولية (IASs) ما بين الأعوام من ١٩٧٣ ولغاية ٢٠٠٣، وبعد ذلك تم استبدال مسمى لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث أخذ على عاتقه تعديل وتطوير كافة معايير المحاسبة الدولية، والتي عرفت في هذه الآونة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) (International Financial Reporting Standards)، تمثل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية مجموعة القواعد والأسس التي يتوجب على المنشآت إتباعها في القياس والمحاسبة والإفصاح لعناصر القوائم المالية. وهناك 41 معيار محاسبة دولي منها 28معيار نافذ والباقي تم إلغاؤها واستبدالها بمعايير أخرى، كما يوجد 16 معيار إبلاغ مالي دولي تم إصدارها ابتداءً من العام 2001 وكان آخرها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 المعني "بعقود الإيجار" والذي تم إصداره في شهر كانون الثاني ٢٠١٦ (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٥، الجزء أ، الجزء ب،١).

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثون (٣٢) (IAS 32) "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" في شهر آذار١٩٩٥، كما عدل هذا المعيار لاحقاً في عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠، وفي ديسمبر ٢٠٠٥، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) عن طريق نقل جميع الافصاحات المتعلقة بالأدوات المالية إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٧) " الأدوات المالية– الإفصاحات"، وتبعاً لذلك تغيير عنوان معيار المحاسبة الدولي (٣٢) إلى "الأدوات المالية – العرض".

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) (IFRS 7) المعنون بـ"الأدوات المالية: الإفصاحات" بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٨، والذي يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، حيث سيعتبر هذا المعيار ابتداءً من ٢٠٠٧/١/١ البديل عن المعايير (IAS 30, 32, 39) بحيث سيتم وضع كافة الإفصاح المطلوب عن الأدوات المالية في هذا المعيار الجديد، واستبدال الإفصاح الحالي المطلوب في المعيار (٣٠) بالإفصاح المطلوب من خلال هذا المعيار، وأخيراً؛ إضافة إفصاح معين جديد عن الأدوات المالية على تلك المطلوبة أصلاً بالمعيار (٣٢)، بحيث يبقى الجزء المتبقي من المعيار(٣٢) يتعامل فقط مع قضايا عرض الأدوات المالية في القوائم المالية.(standard, ifrs07, 10\9\2006 IASPLUS).

أصبحت معايير المحاسبة الدولية مرجعاً لا غنى عنه يسترشد به المهنيون في جميع أنحاء العالم عامة، وفي دول العالم الثالث على وجه الخصوص حيث لا يوجد في معظم تلك الدول معايير محلية تحكم الممارسات المهنية فيها، ولعل ذلك كان دافعاً لجهات الرقابة والإشراف على مهنة المحاسبة في معظم الدول العربية لأن تلزم الشركات والبنوك والمؤسسات المالية باعتماد تطبيق معايير المحاسبة الدولية كأساس لإعداد البيانات المالية المنشورة الصادرة عنها، وذلك بعد مراعاة تكييف تطبيقها بما يتلاءم ومتطلبات البيئة الاقتصادية والمالية والمحلية (جربوع وملحس، ٢٠٠٢، ٢١).

وقد أجريت هذه الدراسة لتوضيح أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) الأدوات المالية (الإفصاحات) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية، والتعرف على أثر تطبيق المعيار على العرض العادل للبيانات المالية، فضلا عن كفاية الإفصاح من أجل إعطاء صورة دقيقة عن الوضع المالي للبنك بطريقة تخدم مصالح مستخدمي البيانات المالية المنشورة.

مشكلة الدراسة:

أدت التطورات المتلاحقة في أسواق المال الدولية إلى انتشار استخدام العديد من الأدوات المالية سواء في صورتها التقليدية الأساسية كالسندات أو في صورة مشتقاتها مثل مقايضات أو مبادلات معدلات الفائدة. ويهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض) إلى تدعيم فهم مستخدمي البيانات المالية فيما يتعلق بأهمية الأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالبيانات المالية أو خارجها بالنسبة للوضع المالي للمنشأة وأدائها وكذلك تدفقاتها النقدية. كذلك يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم المصادر لتوصيل نتائج أعمال البنك ومركزه المالي إلى الجهات المختلفة، ويتم الإفصاح من خلال التقارير المالية والتي تتضمن معلومات عن موارد البنك والتزاماته اتجاه الغير. وتفيد هذه المعلومات في بيان أوجه القوة وأوجه الضعف في المركز المالي للبنك، وكذلك في تقدير مدى السيولة التي يتمتع بها البنك، كما تفيد هذه المعلومات في تقييم أداء البنك وتقدير درجة المخاطرة.

من المعلوم أن مستخدمي القوائم المالية في البنوك بحاجة إلى معلومات ملائمة، قابلة للمقارنة ومحل ثقة لتساعدهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي، ولتستخدم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية المختلفة، وجاءت هذه الدراسة إلى إظهار واقع الإفصاح الحالي في القوائم المالية للبنوك الإسلامية الأردنية، وبيان الإيضاحات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها حتى تكون هذه القوائم قادرة على تسهيل اتخاذ القرارات عند تقييم أداء البنوك الإسلامية الأردنية، وكيفية تطويره مما يؤدي إلى خدمة مستخدمي تلك القوائم الأمر الذي ينعكس بدوره بشكل إيجابي على تطوير الأداء المصرفي وزيادة مستوى الشفافية في مخرجات

العمل المصرفي مما يدعم ثقة المستخدمين، واتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات الأخرى، وحتى لا تكون هذه القوائم مضللة. وبناءً على ذلك فإنه يمكن عرض مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

هل هنالك أثر لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل فإنه يمكن طرح الأسئلة التالية:

١) هل يوجد أثر للأدوات المالية (العرض) حسب المعيار الدولي رقم (٣٢) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

٢) هل يوجد أثر للأدوات المالية (الإفصاحات) حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

١. أهمية موضوع الدراسة، تنبع أهمية الدارسة من أهمية الموضوع الذي تناولته وهو بيان أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

٢. كذلك تأخذ الدراسة أهميتها من أهمية القطاع موضوع البحث، حيث يعتبر قطاع البنوك في الوقت الحاضر عماد الاقتصاد لجميع دول العالم، فقد شهد هذا القطاع في الأردن نقله نوعية وتحسن بدليل كثير من المؤشرات، كما تؤثر البنوك في الحفاظ على الثقة في النظام النقدي من خلال صلتها بالسلطة النقدية.

٣. تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال إظهار واقع الإفصاح الحالي في القوائم المالية للبنوك الإسلامية الأردنية، وكيفية تطويره مما يؤدي إلى خدمة مستخدمي تلك القوائم الأمر الذي ينعكس بدوره بشكل إيجابي على تطوير الأداء المصرفي وزيادة مستوى الشفافية في مخرجات العمل المصرفي مما يدعم ثقة المستخدمين.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى بيان أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية. ويتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على الإطار المفاهيمي المتعلق بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) المعنون بـ"الأدوات المالية: العرض".

٢. التعرف على الإطار المفاهيمي المتعلق بمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) المعنون بـ"الأدوات المالية: الإفصاحات".

٣. الخروج بتوصيات ومقترحات تساهم في توفير قاعدة معلومات لأصحاب القرار في البنوك الإسلامية الأردنية حول نقاط القوة والضعف في تطبيق معياري المحاسبة الدولي رقم (٣٢) ومعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧)، وبما يخولهم الارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها تلك البنوك.

مجال وحدود الدراسة :

١) المجال: سيتم تطبيق الدراسة على قطاع البنوك الإسلامية الأردنية فقط.

٢) الحدود:

أ- **الحدود الموضوعية:** تتناول هذه الدراسة موضوع أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

ب- **الحدود الزمانية:** امتدت فترة تجميع بيانات هذه الدراسة من ١٠ نيسان من عام ٢٠١٦ إلى ٥ آب من عام ٢٠١٦.

ج- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على قطاع البنوك الإسلامية الأردنية، ولا نستطيع تعميم نتائج هذه الدراسة على باقي القطاعات.

أنموذج الدراسة:

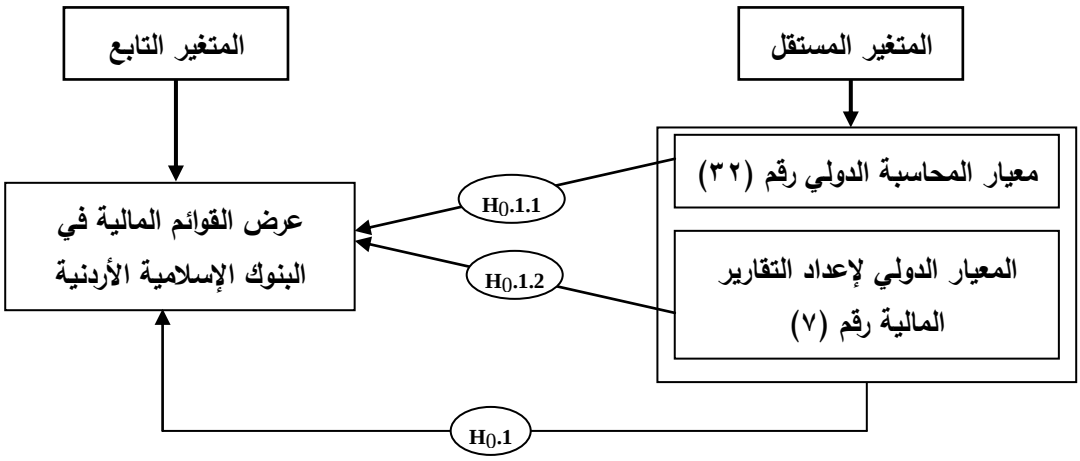

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها وأنموذجها، يمكن صياغة فرضياتها على النحو التالي:

H_01: **الفرضية الرئيسية الأولى**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للأدوات المالية (الإفصاح والعرض) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية. ويتفرع عن هذا الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

$H_01.1$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للأدوات المالية (العرض) حسب المعيار الدولي رقم (٣٢) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

$H_01.2$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للأدوات المالية (الإفصاحات) حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

التعريفات الإجرائية:

إن أهم المفاهيم والتعريفات الواردة في البحث تتمثل بما يأتي:

- **الأداة المالية Financial instrument**: هو عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما والتزام مالي أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى. بأصل المالي نقدي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى، أو الحق التعاقدي والذي يشمل الحصول على النقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى (ميرزا & هولت،٢٠١١، ٢٦٤).
- **الإفصاح Disclosure**: عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرة على سداد التزاماته (Hendrikson,2005,514).
- **القوائم المالية Financial statements:** هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي والوسيلة الرئيسية التي تقوم بإيصال المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزويدهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي ومساعدتهم على اتخاذ وترشيد القرارات.
- **البنوك الإسلامية Islamic bank**: مؤسسة مالية ونقدية تقوم بتجميع المدخرات من أصحابها وتوجيهها نحو أوجه الاستثمار الحقيقية استناداً إلى مبادئ الشريعة الإسلامية (العجلوني، ٢٠٠٨، ١١٠).
-

الدراسات السابقة:

١) الدراسات العربية:

– دراسة (جربوع، ٢٠٠٤). بعنوان. "مدى التزام البنوك في دولة فلسطين بإعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية– معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠)". هدفت الدراسة إلى التعرف على المتطلبات اللازمة للإفصاح والعرض وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) مع بيان أهمية تقديم الإفصاح الملائم لمستخدمي القوائم المالية، وكذلك فحص مدى التزام البنوك الفلسطينية بالإفصاح والعرض، وبيان ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بممارسة وظيفتها في الضغط على البنوك الفلسطينية بإعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية. ومن أبرز النتائج التي أظهرتها الدراسة أنه يجب على البنوك الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية خصوصاً وأنه لا يوجد لفلسطين معايير محاسبية خاصة بها، كما يجب على سلطة النقد الفلسطينية أن تصدر التعليمات الخاصة بإلزام البنوك الوطنية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. وقد أوصت الدراسة بضرورة اعتماد معايير المحاسبة الدولية، كما لا بد للهيئات الأكاديمية من اعتمادها كمادة تعليمية للفكر المحاسبية المعاصر.

– دراسة (الشلتوني، ٢٠٠٥). بعنوان: "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية– دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف الفلسطينية، والمساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية، والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية للمصارف الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية. أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكون مجتمع الدراسة من (٩) مصارف فلسطينية، و(٧) مكاتب تدقيق الحسابات العاملين في قطاع غزة، والمعتمدين من قبل سلطة النقد الفلسطينية لمراجعة حسابات المصارف. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، أن مستوى الإطلاع لدى أفراد العينة على معايير المحاسبة الدولية لا بأس به ولكنه ليس بالشكل المطلوب الذي يضمن إعداد القوائم المالية بشكل أكثر شفافية وموضوعية، كما ويؤيد هذا الرأي النسبة المتدنية التي وافقت على أن القوائم المالية للمصارف الفلسطينية تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية. كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير قدرات ومهارات المحاسبين العاملين في مجال تدقيق وإعداد القوائم المالية للمصارف الفلسطينية بشكل متواصل يوازي نظرائهم في المصارف العالمية.

– دراسة (السعيد والعيسى،٢٠٠٨) بعنوان:"انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الإستثمارية المدرجة في سوق

عمان المالي". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة انعكاسات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الإفصاح الواردة في هذه المعايير (معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية) والمتعلقة بالشركات الإستثمارية، على جودة الإبلاغ المالي. تكون مجتمع الدراسة من الشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة عمان، حيث بلغ عددها أربع وخمسين شركة، ولتحقيق أهداف الدراسة؛ فقد تم اعتماد أسلوب المسح الشامل للشركات الاستثمارية بشقيها الاستثمارات العقارية والاستثمارات المالية، والتي مثلت وحدة التحليل، وتم توزيع الإستبانة على المديرين الماليين والمدققين الخارجيين والمدققين الداخليين المرتبطين بوحدة التحليل، حيث تم توزيع أربعة وخمسون استبانة وزعت على المجتمع بالتساوي؛ وبلغ عدد الإستبانات المستردة منها ثمانية وأربعون استبانة حيث تم استخدامها في التحليل الإحصائي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، أن معايير الإبلاغ المالي الدولية وقواعد الإفصاح الواردة فيها ذات أهمية ومتميزة عن معايير المحاسبة التقليدية؛ من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين في الشركات الإستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي.

– **دراسة (العكر، ٢٠١٠). بعنوان:" أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني"**. هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية رقم (٣٠) و(٣٢) و(٣٩)، وتحديد مدى مساهمة ذلك الالتزام بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي في الأردن، ومعرفة فيما إذا كان ذلك الإفصاح سوف يساهم بالحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي. وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانة متخصصة وزعت على عينة قصدية من مجتمع الإدارات المالية في خمسة بنوك أردنية وفروعها، وتم اختيار العينة القصدية لملائمتها لإغراض الدراسة، وتم توزيع الاستبانة على (١٧٢) فرداً من أفراد الإدارات العامة، وتم استرجاع (١٥٠) استبانة. وقد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها، أن البنوك الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وأن ذلك الالتزام يساهم بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي، والحد من تداعيات الأزمة المالية في هذا القطاع. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، ضرورة الاستمرار في دعم القطاع المصرفي في الأردن ورفده بالكوادر المؤهلة، ووضع خطط إستراتيجية الأمد من خلال إنشاء إدارات متخصصة تناط بها مهمة إدارة الأزمات.

– **دراسة (العيسى، ٢٠١٢). بعنوان:"مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات– دراسة ميدانية على البنوك الأردنية"**. هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى وفاء القوائم المالية الصادرة عن البنوك الأردنية بمتطلبات العرض والإفصاح والتي استوجبتها

القوانين والأنظمة، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع. من أجل رفع مستوى التوافق للقوائم المالية للبنوك، يتكون مجتمع البحث من البنوك الأردنية المتداولة في بورصة عمان وعددها (١٤) أربع عشرة بنكاً منها (١٣) ثلاث عشرة بنكاً تجارياً وبنك إسلامي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، تلتزم التقارير المالية المنشورة للبنوك الأردنية بمتطلبات القوانين والأنظمة والتعليمات والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع والمتعلق بالإفصاحات في الأدوات المالية. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها، رفع مستوى التزام البنوك بتطبيق أحكام المعيار فيما يتعلق بالإفصاح عن الفقرات التي تم الالتزام بها بنسبة ضئيلة، منها: تطوير السياسات الرقابية وتحقيق المرونة والكفاءة ومتابعة رقابة البنوك، توفير برامج التدريب والتعليم المستمر لمعايير المحاسبة ومعايير إعداد التقارير الدولية، وأهمية الالتزام بها، وتشجيع إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بتطبيق أحكام هذه المعايير.

– **دراسة (العبيدي، ٢٠١٢). بعنوان:" درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات** الإفصاح **للمعيار الدولي رقم (٧) لإعداد التقارير المالية"**. هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (٧) لإعداد التقارير المالية. يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي لنهاية عام (٢٠١٠) والبالغ عددها (١٣) بنكاً، أما عينة الدراسة فهي عينة عشوائية تشمل عشرة بنوك تجارية والتي سيتم إخضاع قوائمها المالية المنشورة للفترة من عام (٢٠٠٩-٢٠١٠). وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإبلاغ في معلومات القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة حقوق الملكية، التدفقات النقدية) تعود إلى الاختلاف في حجم البنك من حيث رأس المال ومن حيث عدد الفروع. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية بمراجعة وتحليل المعلومات الواردة في تقارير البنوك لتحديد مدى كفايتها مع فرض العقوبات والغرامات اتجاه ذلك. كما توصي الدراسة بضرورة اهتمام البنوك لتجارية الأردنية بالإفصاح والتطبيق لبنود القوائم المالية غير المفصح عنها (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية).

– **دراسة (محمد و منصور، ٢٠١٥). بعنوان: "تطبيق معيار العرض والإفصاح العام** للمصارف **الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية– بالتطبيق علي عينة من المصارف الإسلامية"**. هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر معيار العرض والإفصاح العام علي شمولية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المصارف الإسلامية. اعتمدت هذه الدراسة على وسيله الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة. يتكون مجتمع البحث من

المصارف الإسلامية بولاية الخرطوم. تم اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة القصدية وهي إحدى العينات غير الاحتمالية التي يختارها الباحثان للحصول على أراء أو معلومات من رأي الإدارات المختصة في القطاع المصرفي. وتم توزيع (٢٠٠) استبانة للمجتمع الدراسة وتم استرجاع (١٨٥) استبانة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، أن معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يؤدي إلى شفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف ودقة وشمولية الافصاح المحاسبي يؤدي إلى سلامة القوائم المالية للمصارف. كما أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بالمعيار وشفافية الافصاح المحاسبي للقوائم المالية للمصارف ومراعاة دقة وشمولية الافصاح المحاسبي لكافة القوائم المالية المنشورة للمصارف.

– دراسة (حمدون، ٢٠١٥). بعنوان:" أثر تطبيق معيار التقرير الدولي رقم ٧" الأدوات المالية": الإفصاحات على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية– دراسة حالة / البنك العربي". هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق معيار التقرير الدولي رقم ٧" الأدوات المالية": الإفصاحات على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية. ولتحقيق هذا الهدف، تم تصميم استبانة واشتملت على (٤) مجالات، حيث استخدمت الباحثة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي والميداني، وتم توزيع الاستبانة على (٥٠) مستجيب باستخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لتطبيق معيار التقرير الدولي رقم (٧) الأدوات المالية: الإفصاحات على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية في جميع الأبعاد. ووجود تأثير دال إحصائيا لتطبيق معيار التقرير الدولي رقم ٧ على مؤشرات الأداء المالي: العائد على حقوق المساهمين، ربحية السهم الواحد، نسبة توزيع الأرباح. وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، ضرورة الإفصاح عن أرصدة القروض التي لم يتم سحبها بعد، والتي قد تكون لا زالت متاحة مستقبلاً للاستخدام في الأغراض التشغيلية أو لسداد التزامات رأسمالية.

٢) الدراسات الأجنبية:

– دراسة (AL-Hijazin, 2005). بعنوان: The Disclosure Level of and its Relation with Size and Profitability in the Jordanian Commercial Banks. هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الإفصاح عن السياسات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية. وهدفت الدراسة أيضا إلى قياس مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية وفقاً للمعيار الدولي رقم (٣٠) إضافة إلى تحديد مدى ملائمة تلك التقارير المالية لاتخاذ القرار الاستثماري وذلك من وجهة نظر المستثمرين الأفراد في قطاع البنوك التجارية. وقد توصل من خلال

دراسته إلى أن التقارير المالية للبنوك التجارية الأردنية تلبي حاجة المستثمرين الأفراد من المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار الاستثماري. وأوصت الدراسة بضرورة قياس مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية.

– دراسة (Rahahleh & Siam,2009). بعنوان: **The Importance of applying the International Accounting Standard "IAS" 32 (Financial Instruments: Disclosure and Presentation) and its effect on financial statement presentation at Jordanian commercial banks**. هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" من قبل البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر معدي القوائم المالية في البنوك ومدققي الحسابات، والمستثمرين. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، فقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية والدراسات السابقة التي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد صممت استبانة تتناسب مع موضوع الدراسة وفرضياتها. تم توزيع (٣٠٠) استبانة على عينة عشوائية من معدي القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية، ومدققي الحسابات، والمستثمرين، وبلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (٢٥١) استبانة، أي ما نسبته ٨٤٪ من الاستبيانات الموزعة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها، أن هناك أهمية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) " الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" من قبل البنوك التجارية الأردنية من وجهة نظر معدي القوائم المالية في البنوك ومدققي الحسابات، والمستثمرين.

– دراسة (Al-Khadash& Abdullatif, 2009) بعنوان: **Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in the Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية في الأداء المالي للشركة وعائد السهم من الأرباح لها. وقد غطت هذه الدراسة البنوك التجارية والاستثمارية الأردنية للفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦، حيث قام الباحثان بعمل مقارنة بين النتائج المحاسبية المنشورة باستخدام القيمة العادلة وتلك المحسوبة باستخدام مبدأ التكلفة لنفس السنوات وتحليل التغير الناتج عن محاسبة القيمة العادلة في النتائج المالية ومدى ملائمة معلومات القوائم المالية لمستخدمي هذه القوائم. وقد وجدت الدراسة أن الأداء المالي للمصارف تأثر بشكل هام بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كانت هناك قيم موجبة عالية جدا لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة في تقويم الأدوات المالية مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب أو خسائر حيازة الأدوات المالية.

– دراسة (Mohd–Salehb &Mohamat,2010). بعنوان: **The Value Relevance of Financial Instruments Disclosure in Malaysian Firms Listed in the Main Board of Bursa Malaysia**. هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أهمية الإفصاح عن الأدوات المالية في ماليزيا استناداً إلى الأدوات المالية: الإفصاح والعرض. كما هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة الإفصاح عن معلومات الأدوات المالية، ومعلومات القيمة العادلة والسعر السوقي للشركات. وقد تكونت عينة الدراسة من الشركات المذكورة في المجلس الرئيسي لبورصة ماليزيا في الأعوام (١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣). وقد أشارت النتائج إلى أن جودة الإفصاح عن الأدوات المالية تعد ذات أهمية كبيرة، كما أشارت إلى ضرورة تقديم الشركات معلومات ذات جودة عالية لغايات قرارات الاستثمار. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن الإفصاح عن الأدوات المالية يكون أقل أهمية في الفترة التي تصبح فيها المعايير الإلزامية.

– دراسة (Tahat,et, al.,2015). بعنوان: **The Impact of IFRS 7 on the Significance of Financial Instruments Disclosure: Evidence from Jordan**. هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأدوات المالية (الإفصاحات) المقدمة من قبل الشركات الأردنية المدرجة أسهمها في سوق عمان المالي في ظل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS7) بالمقارنة مع (الإفصاحات) المقدمة من قبل الشركات الأردنية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) و (٣٢). تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وقد تكونت عينة الدراسة من (٨٢) شركة مدرجة أسهمها في سوق عمان المالي من كافة القطاعات. وقد طور الباحثون مؤشراً لقياس مستوى الإفصاح في الشركات المبحوثة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها، أن الشركات الأردنية المدرجة أسهمها في سوق عمان المالي تقدم أكبر قدرا من الأدوات المالية "الإفصاحات" ذات الصلة بعد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS7). على وجه التحديد، قدمت شركات العينة ٤٧٪ من البنود كمؤشر للإفصاح بعد تطبيق (IFRS7). بالمقارنة مع ٣٠٪ من البنود كمؤشر للإفصاح عند تطبيق معياري المحاسبة الدولي رقم (٣٠) و (٣٢). وبالإضافة إلى ذلك، بعد تحليل الأدوات المالية الإفصاحات من جانب الصناعة التي تم توفيرها وجد أن أعلى مستوى للإفصاح من قبل الشركات في قطاع البنوك.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بعد استعراض الدراسات السابقة والتعرف على أهم المتغيرات التي تناولتها، يمكن بيان أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالآتي:

١. تناولت هذه الدراسة قطاع البنوك الإسلامية في المملكة الأردنية الهاشمية، وهو قطاع مهم في الاقتصاد الأردني.

٢. أن هذه الدراسة تبحث في أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية، ولم يسبق البحث في هذا الموضوع من قبل.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: أشارت العديد من إصدارات مجلس معايير المحاسبة والدراسات ذات الصلة إلى العديد من التعريفات والتي تشترك اغلبها على نفس المفاهيم.

فالإبلاغ المالي كما عرفه (AL-Shammari,et.al, 2008, 425-447) بأنه مجموعة من الوثائق التي أعدت من قبل شركات عادة في نهاية الفترة المحاسبية، وتحتوي عموماً ملخص البيانات المحاسبية لتلك الفترة، مع عرض البيانات المالية للموقف الشركة، والأداء التشغيلي، وتدفق الأموال لفترة المحاسبية.

وكذلك أشار(Stewart&Kent,2008,649-671) في التعريف الذي قُدم لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRSs) بأنها مقاييس تهدف إلى تحديد أسس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة.

أما التعريف الأدق والأشمل هو الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والذي عرف معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بأنها عبارة عن المعايير والتفسيرات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتألف معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة التفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الدائمة، وتهدف هذه المعايير إلى توفير معلومات ذات جودة عالية وتتمتع بالشفافية وقابلية للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق المال العالمية والمستخدمين الآخرين للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين،٢٠١٣، ١٣٨٠أ).

مفهوم الإفصاح المحاسبي: لقد عرض مفهوم الإفصاح المحاسبي بالعديد من التعاريف، وفيما يأتي عدد من هذه التعاريف، حيث عرف (الخطيب، ٢٠٠٢، ١٥٣) الإفصاح المحاسبي بأنه عبارة عن الإفصاح عن المعلومات التي توصلت إليها الشركة بشكل تقارير وقوائم، وباعتبار المحاسبة نظاماً للمعلومات فإن من أهم أهدافها هي أن تقوم بتوفير المعلومات الملائمة لكل من يقوم بالاستفادة من التقارير من أجل الدقة في

اتخاذ القرارات. أما (زيود وآخرون،٢٠٠٧، ٢٠١-٢٠٢) عرفوا الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة صحيحة واضحة عن الوحدة المحاسبية. في حين عرف (Gyan,1974,733) الإفصاح المحاسبي بأنه إجراء يتم من خلاله اتصال الوحدة الاقتصادية بالعالم الخارجي. وعرف (Frederick,2002,160) الإفصاح المحاسبي بأنه إعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة، سواء أكانت قرارات استثمارية أو قرارات منح قروض. كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد (حنان، ٢٠١٣، ٢١١).

أهمية الإفصاح المحاسبي في البنوك: تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP)، وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية (Jiangli, et. al, 2004, 36). كما يستمد الإفصاح أهميته من تنوع و تعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفين والمستثمرين والمقرضين، والمراقبين، والمحاسبين والأجهزة الحكومية وغيرهم، هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناءا على هذه المعلومات، لذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات، الأمر الذي من شأنه أن يكون له أثار سلبية (السعدني، ٢٠٠٧، ٢)، ولقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظراً لتعقيد الأدوات المالية المستعملة مثل المشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير والمخاطر المتعلقة بها. ومع إزالة القيود على التعامل، وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل، فإن من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى مزيد من التعقيد في الأدوات، الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الإفصاح الشامل. وفي هذا الصدد، فإنه من المطلوب أن تعمل إدارات البنوك على تحليل جميع أنواع المخاطر المترتبة عن التعامل في هذه الأدوات، ومنها مخاطر الائتمان، وسيولة الأسواق، ومخاطر أسعار الصرف. ولذلك فإن الإفصاح عن البيانات المتعلقة بهذه المخاطر يعتبر أمراً حيويا.

ماهية الأدوات المالية: وتتمثل الأداة المالية في عقد ينشأ عن موجودات مالية أو مطلوبات مالية على الوحدات الاقتصادية أو حقوق المساهمين لمنشأة أخرى (علي وسالم، ٢٠٠٥)، أو هي عقد ينشأ عنه كلاً من أصل مالي لمنشأة ما أو التزام مالي أو أداة حقوق ملكية لأخرى (جريونينج، ٢٠٠٦)، والأصل المالي قد يظهر في أحد الصور التالية (حماد، ٢٠٠٢).

- نقدية (مثلاً نقدية مودعة في البنك).
- حق تعاقدي لاستلام نقدية أو أصل مالي أخر من وحدة اقتصادية أخرى (مثلاً حق لدى مدين أو أداة مشتقة).
- حق تعاقدي لتبادل أصل مالي أو التزام مالي مع وحدة ما تحت شروط يحتمل أن تكون ايجابية بالنسبة للوحدة الاقتصادية.
- أداة حق ملكية في وحدة اقتصادية أخرى (مثلاً استثمارات الوحدة الاقتصادية في الأسهم العادية لوحدات اقتصادية أخرى).

أما الأصول المادية (مثل المخزون والعقارات.....) فإنها تعتبر أصولاً غير مالية لأنه يترتب عليها حقوق تعاقدية حالية لتلقى نقدية أو أصول مالية أخرى.

أما الالتزام المالي فهو التزام تعاقدي وقد يظهر أيضا في إحدى الصورتين التاليتين:

أ- تسلم نقد أو أي أصل مالي لوحدة اقتصادية أخرى.

ب- تبديل أدوات مالية (أصول مالية أو التزامات مالية) مع وحدة اقتصادية أخرى بشروط غير مواتية للوحدة (غير ايجابية).

أما أداة حقوق الملكية فهي أي عقد يدل على حصة في صافي الأصول، ويقصد بصافي الأصول الحصة المتبقية في أصول الوحدة اقتصادية بعد خصم كل التزاماتها، ويلاحظ أن الالتزام بإصدار أداة حقوق الملكية ليس التزاما ماليا لأنه ينتج عنه زيادة في حقوق الملكية ولا يمكن أن يترتب عليه خسارة للوحدة اقتصادية.

معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض) (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين،٢٠١٣، ٩٠٥-٩٣٩ الجزء).

هدف المعيار:يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) إلى وضع مبادئ أساسية لعرض الأدوات المالية إما كالتزامات أو حقوق ملكية والحالات التي يتم فيها إجراء عمليات التقاص بين الأصول والمطلوبات المالية، ويتم تطبيق متطلبات هذا المعيار لتصنيف الأدوات المالية من وجهة نظر مصدر الأداة المالية، إلى أصول مالية، ومطلوبات مالية، وأدوات حقوق الملكية. وكذلك تصنيف العوائد المتعلقة بها من فوائد وأرباح الأسهم والأرباح والخسائر الناجمة عنها.

نطاق المعيار:

يجب تطبيق هذا المعيار من قبل كافة المنشآت على كافة أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي:

١- الحصص في الاستثمارات في المنشآت التابعة والمنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة.

٢- حقوق والتزامات الموظفين بموجب خطط منافع الموظفين، التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الولي ١٩ " منافع الموظفين".

٣- عقود التأمين كما هي معرفة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) " عقود التأمين".

٤- الأدوات المالية التي تدخل ضمن نطاق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٤) لأنها تشمل على ميزة اشتراك اختيارية.

٥- الأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم التي ينطبق عليها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٢) " الدفع على أساس الأسهم". باستثناء بعض الأدوات المالية المتعلقة بالمدفوعات على أساس الأسهم التي تقع ضمن نطاق هذا المعيار.

٦- العقود التي أبرمت ولا يزال يحتفظ بها بغرض استلام أو توريد بند غير مالي وفقاً لمتطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام التي تتوقعها المنشأة، مثل عقد شراء مواد خام لأغراض التصنيع.

المعيار الدولي رقم (٧) لإعداد التقارير المالية " الأدوات المالية الإفصاحات":

لقد تم نقل الإفصاح من المعيار الدولي IAS32 إلى المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7، ويتطلب هذا المعيار تقديم إفصاحات في البيانات المالية حول أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة وكذلك أدائها المالي وذلك بإدراج معظم الإفصاحات التي كانت مطلوبة من قبل معيار المحاسبة الدولي IAS32 التي تم إلغاءها من ذلك المعيار بصدور هذا المعيار، كما يتطلب إفصاحات عن معلومات نوعية وكمية حول التعرض للمخاطر الناشئة عن الأدوات المالية وذلك بالحد الأدنى للإفصاحات حول مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق، وإفصاحات تصف أهداف الإدارة وسياساتها وعملياتها لإدارة هذه المخاطر. وإفصاحات كمية تقدم المدى الذي تكون فيه المؤسسة معرضة للمخاطر استنادا إلى المعلومات المقدمة داخليا إلى الإدارة الرئيسية في المؤسسة، وإفصاحات حول استخدام المؤسسة للأدوات المالية وتعرضات المخاطر التي تتسبب فيها هذه الأدوات (Ernst & Young ,2008,1-37).

هدف المعيار: (أبو نصار وحميدات، ٢٠١٢، ٨١٤)

يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمي تلك القوائم من تقييم:

أ- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمنشأة.

ب- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشأة خلال الفترة المالية، وكذلك بتاريخ إعداد القوائم المالية وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر.

نطاق المعيار: (أبو نصار وحميدات، ٢٠١٢، ٨١٤)

ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٧) على الأدوات المالية: والأداة المالية هي عقد تؤدي إلى نشوء أصل مالي لشركة ما والتزام مالي أو أداة حق ملكية لشركة أخرى، ويشمل مصطلح الأدوات المالية أدوات حقوق ملكية والأصول المالية والالتزامات المالية، ولجميع هذه المصطلحات الثلاث تعريفات تساعد الشركات على تحديد أي البنود التي ينبغي محاسبتها كأدوات مالية أو أداة. حيث يطبق هذا المعيار على كافة المنشآت وكافة أنواع الأدوات المالية كعقود شراء وبيع وبنود غير مالية تدخل ضمن نطاق المعيار، وكافة المشتقات المربوطة بالمصالح في الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة باستثناء المشتقات التي تلبي أداة حقوق ملكية .

ويستثنى من نطاق هذا المعيار المصالح في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفق معايير المحاسبة الدولية ذوات الأرقام (٢٧) و (٢٨) و(٣١). ويستثنى أيضاً حقوق والتزامات الموظفين الناشئة عن خطط منافع الموظفين، وعقود التأمين والأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب عمليات التسديد على أساس الأسهم.

الإطار المنهجي للدراسة:

منهجية الدراسة:

لقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة، وذلك للتعرف على أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية، وهذا المنهج يقوم على تفسير دقيق وتفصيلي للوضع الراهن أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها ومكوناتها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف علمي دقيق ومتكامل للظاهرة أو المشكلة (النجار، والزعبي،٢٠١٣)، ولا يقتصر هذا المنهج على عملية وصف الظاهرة وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى توصيف دقيق للظاهرة أو المشكلة بشكل شمولي يفيد في تعميم الحقائق أو المعرفة التي تم استخلاصها ويساعد على قدر معقول من التنبؤ المستقبلي للظاهرة، وتقديم الحلول والمقترحات لمعالجتها.

مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى تعميم النتائج عليها ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، حيث يكتسب تحديد عينة الدراسة أهمية كبيرة، إذ تتضح متغيرات وأهداف الدراسة في ضوء التحديد الصحيح والواضح لعينة الدراسة. وتأسيسا على ذلك فقد اختيرت البنوك الإسلامية الأردنية والمتداولة أسهمها في سوق عمان المالي والبالغ عددها (ثلاثة بنوك إسلامية) (بورصة عمان،www.exchange.jo).

وفيما يلي جدول يتضمن كشف بقطاع الدراسة والمتمثل بالبنوك الإسلامية الأردنية وعدد الفروع التابعة لكل بنك (البنك المركزي الأردني،٢٠١٦).

جدول (١) أسماء البنوك الإسلامية الأردنية وعدد الفروع

N	اسم البنك	الفروع	
		عدد	النسبة
١	البنك الإسلامي الأردني	٧٤	%٦٣,٨
٢	البنك الإسلامي العربي الدولي	٢٣	%١٩,٨
٣	بنك دبي الإسلامي	١٩	%١٦,٤
المؤشر الكلي		**١١٦**	**%١٠٠**

وعليه يتكون مجتمع الدراسة من فئتين الأولى؛ معدي القوائم المالية والمتمثلة بالمدراء الرئيسين ومدراء الدوائر والفروع، وقد اختيرت هذه الفئة باعتبارها الجهة المعنية بشكل مباشر بإعداد القوائم المالية وتحديد محتوياتها والبيانات المفصح عنها، أما الفئة الثانية فقد كانت مدققي الحسابات الداخليين وقد تم اختيار هذه الفئة نظرا للدور الفاعل الذي تلعبه في إعداد القوائم المالية وعرض البيانات من خلال تدقيقها، والبالغ عددهم (٢٤٢) فردا وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل إذ تم اختبار جميع أفراد المجتمع كعينة للدراسة، بحيث تم توزيع (242) استبانه على كل من معدي القوائم المالية ومدققي الحسابات الداخليين، وقد استردت (١٨٩) استبانة كان منها (177) استبانة صالحة للتحليل وهذه تشكل ما نسبته (٧٣,١%) من مجموع الاستبيانات الموزعة، والجدول رقم (٢) يوضح الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة لغات التحليل الإحصائي.

جدول (٢) أسماء البنوك والاستبيانات الموزعة والمستلمة والصالحة لغايات التحليل الإحصائي

N	اسم البنك	الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المستردة		الاستبيانات الصالحة للتحليل	
		عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة
١	البنك الإسلامي الأردني	١٤٠	%٥٧,٨	١٠٩	%٤٥	١٠٥	%٤٣,٤
٢	البنك الإسلامي العربي الدولي	٥٥	%٢٢,٧	٤٥	%١٨,٦	٤١	%١٦,٩
٣	بنك دبي الإسلامي	٤٧	%١٩,٥	٣٥	%١٤,٤	٣١	%١٢,٨
المؤشر الكلي		**٢٤٢**	**%١٠٠**	**١٨٩**	**%٧٨**	**١٧٧**	**%٧٣,١**

المصدر:إعداد الباحث

مصادر جمع البيانات:

- **المصادر الثانوية:**

استعان الباحث بالكتب والمراجع والأبحاث العلمية العربية والأجنبية المنشورة والرسائل والأطروحات الجامعية العربية والأجنبية المطبوعة والإلكترونية، والاستعانة أيضا بالشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت)، قواعد البيانات المختلفة للحصول على أحدث الأبحاث العالمية حول موضوع الدراسة.

- **المصادر الأولية:**

قام الباحث بتطوير استبانة كأداة للدراسة، حيث تم تطويرها بشكل يتناسب مع متغيرات الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة حيث تكونت الاستبانة من الأجزاء التالية:

الجزء الأول: الأسئلة المتعلقة البيانات الشخصية والوظيفية حيث تكونت من (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية، المستوى الوظيفي)

الجزء الثاني: الفقرات المتعلقة بقياس (المعيار المحاسبي الدولي (٣٢) الأدوات المالية (العرض).

الجزء الثالث: الفقرات المتعلقة بقياس (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٧) الأدوات المالية (الافصاحات).

وقد تم صياغة أداة الدراسة على شكل استبانة تكونت صورتها النهائية من (٥٠) فقرة مقسمة إلى: (٢٥) فقرة تقيس المعيار المحاسبي الدولي (٣٢)، و(٢٥) فقرة تقيس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٧) وقد أعتمد الباحث مقياس ليكرت الخماسي في الاستبانة لإعطاء مرونة أكثر لأفراد العينة في الاختيار حيث تراوحت قيمه بين (١-٥) والموضح في الجدول رقم (٣)

الجدول (٣) مقياس ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
١	٢	٣	٤	٥

وتم معالجة مقياس ليكرت وفقا للمعادلة التالية: (Sekaran, 2010)

طول الفئة= الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل / عدد المستويات = (٥-١) / ٣ = ١,٣٣

طول الفئة + اقل وزن = ١,٣٣+١ =٢,٣٣ فتصبح درجة الاتفاق الأولى (١-٢,٣٣) وبمستوى متدني

وللانتقال للفئة الثانية ٢,٣٣ + ١,٣٣ = ٣,٦٦ فتصبح درجة الاتفاق الثانية (٢,٣٤-٣,٦٦) وبمستوى متوسط

وللانتقال للفئة الثالثة ٣,٦٦ + ١,٣٣ =٥ فتصبح درجة الاتفاق الثالثة (٣,٦٧-٥) وبمستوى مرتفع

وبناء على المعالجة تم تحديد الأهمية النسبية وفقاً للأتي:

- درجة الموافقة المرتفعة: وتشمل الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أكبر من (٣,٦٦).
- درجة الموافقة المتوسطة: وتشمل مجموعة الفقرات التي تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٢,٣٤ – ٣,٦٦).
- درجة الموافقة المتدنية: وتشمل مجموعة الفقرات التي حصلت على متوسطات حسابية أقل من (٢,٣٤).

ثبات أداة الدراسة:

لقد تم التأكد من مدى ثبات الأداة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها الاستبانة، من خلال احتساب قيمة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) حيث تكون النتيجة مقبولة إحصائيا إذا كانت قيمته أكبر من (0.70)، وكلما اقتربت القيمة من (١) واحد أي ١٠٠%، دل هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة، (Sekaran, 2010)، وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (٤)، نجد أن نتيجة ألفا كرونباخ الكلية كانت (٩٧,٤%)، لذا يمكن وصف أداة هذه الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

الجدول (٤) معاملات الثبات لأداة الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض)	٢٥	%٩٥,٢٨
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) الأدوات المالية (الافصاحات)	٢٥	%٩٥,٤٩
المؤشر الكلي لفقرات أداة الدراسة	**٥٠**	**%٩٧,٤٠**

اختبار التوزيع الطبيعي:

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات التي تم جمعها وذلك للتأكد إذا ما كانت البيانات تقع تحت التوزيع الطبيعي أم لا، حيث تم إجراء اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)، والذي يستخدم لاختبار توزيع البيانات طبيعياً في حال كان عدد الحالات أكبر من (٥٠)، (أبو زيد، ٢٠١٠)، ومن شروط التوزيع الطبيعي أن تكون قيمة Sig للبيانات أكبر من (٠,٠٥) وقيمة K-S أقل من (٥).

الجدول (٥) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	K-S	Sig
المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض)	٣,٩٧٣٨	٠,٥٣٨٣٦	٠,٨٢٤	٠,٥٠٥
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) الأدوات المالية (الافصاحات)	٣,٩٢٧٧	٠,٥٩٨٥٧	٠,٨٨٢	٠,٤١٨
المؤشر الكلي لفقرات أداة الدراسة	٣,٩٥٠٧	٠,٥٤٧٣٩	٠,٨٨٤	٠,٤١٦

بناءاً على بيانات الاختبار الموضحة في الجدول رقم (٥) والتي تشير إلى أن توزيع البيانات كان طبيعياً، حيث بلغت قيمة Sig لجميع الأبعاد قيم أكبر من ٥% وقيم اختبار K-S لجميع الأبعاد أقل من (٥) والشكل رقم (١) يوضح التوزيع الطبيعي لإجابات العينة عن الفقرات المتعلقة بعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) العرض، والشكل رقم (٢) يوضح التوزيع الطبيعي لإجابات عينة الدراسة عن الفقرات التي تقيس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) الافصاحات.

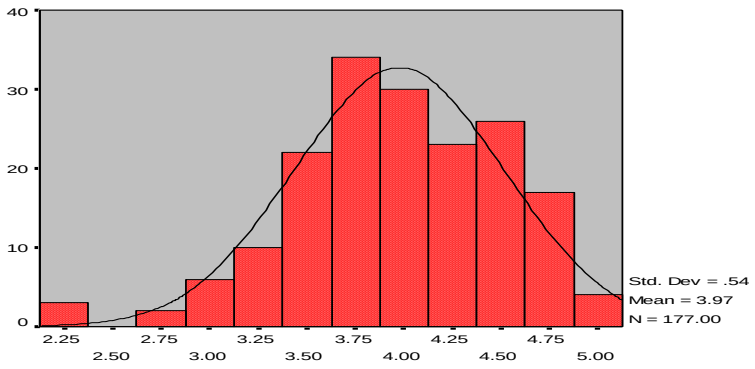

الشكل (١) التوزيع الطبيعي لإجابات عينة الدراسة عن الفقرات التي تقيس المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض)

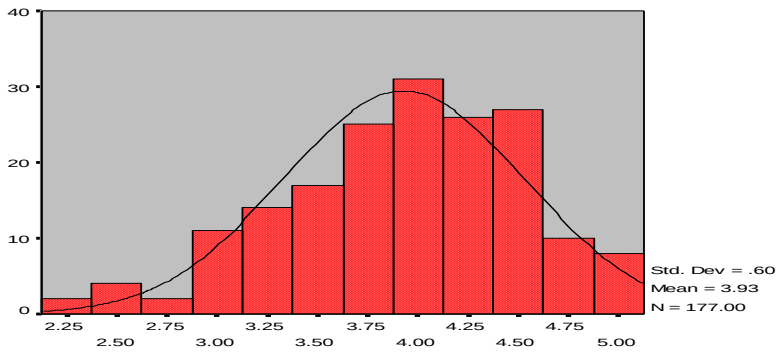

الشكل (٢) التوزيع الطبيعي لإجابات عينة الدراسة عن الفقرات التي تقيس المعيار الدولي رقم (٧) الأدوات المالية (الافصاحات)

كما وتفسره نظرية (Central Limit Theorem) والتي تبين انه إذا اخترنا جميع العينات الممكنة من مجتمع ما، وحسبنا الوسط الحسابي لكل عينة، فإننا سنجد توزيع جميع الأوساط الحسابية لهذه العينات قريب من التوزيع الطبيعي حتى لو لم يكن التوزيع الأصلي للمجتمع قريبا من التوزيع الطبيعي ولكن بشرط أن يكون في كل عينة (٣٠) فردا على الأقل (دودين، ٢٠١٣).

أساليب تحليل البيانات:

قام الباحث بإدخال البيانات ومعالجتها إحصائيا بالحاسب الآلي عن طريق برنامج SPSS ومن ثم تحليل البيانات واستخراج النتائج.

وتم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في إجراء التحليل الوصفي واختبار الفرضيات من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

الإحصاء الوصفي: وذلك لعرض خصائص أفراد العينة ووصف إجاباتهم، من خلال استخدام ما يلي:

- **التكرارات والنسب المئوية:** تم استخدامها لقياس التوزيعات التكرارية النسبية لخصائص أفراد العينة وإجاباتهم على عبارات الاستبانة.
- **الوسط الحسابي:** تم استخدامه كأبرز مقاييس النزعة المركزية لقياس متوسط إجابات أفراد العينة على أسئلة الاستبانة.
- **الانحراف المعياري:** تم استخدامه كأحد مقاييس التشتت لقياس الانحراف في إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي.

الإحصاء التحليلي: استخدم الباحث البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك ليتمكن من تطبيق الأساليب والمؤشرات الإحصائية التالية:

- اختبار (**Kalmogorov - Smirnov**): لاختبار التوزيع الطبيعي.

- **معامل ثبات أداة الدراسة (Cronbach Alpha)**: لاختبار ثبات أداة الدراسة.
- **اختبار (One- Sample T-Test)**: وذلك لاختبار أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٧) على عرض القوائم المالية من وجهة نظر معدي القوائم المالية، ومدققي الحسابات في البنوك الإسلامية الأردنية.
- **مستوى الدلالة (α)**: تم اعتماد (٠,٠٥) كحد أعلى لمستوى الدلالة المعنوية وعليه إذا كان مستوى الدلالة (٠,٠٥) فأقل دل ذلك على وجود أثر ذو دلالة إحصائية، أما إذا بلغ مستوى الدلالة أكبر من (٠,٠٥) فإنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية.
- **القيمة المحسوبة والقيمة الجدولية:** إذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية دل ذلك على وجود اثر ذو دلالة إحصائية، بينما إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من القيمة الجدولية دل ذلك على عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية.
-

عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

البيانات الشخصية والوظيفية:

يتضمن هذا الجزء توضيح البيانات الشخصية من حيث (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية، المستوى الوظيفي) وهذا يظهر من خلال الجدول رقم (٦) والذي يبين المعلومات الشخصية عن أفراد عينة الدراسة.

جدول (٦) البيانات الشخصية والوظيفية

البيان	الرقم	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة الوظيفية	١	١-٥ سنوات	٥	%٢,٨
	٢	٦-١٠ سنوات	١٧	%٩,٦
	٣	١١-١٥ سنة	٩٩	%٥٥,٩
	٤	أكثر من ١٥ سنة	٥٦	%٣١,٦
المجموع			**١٧٧**	**%١٠٠**
المستوى الوظيفي	١	مدير عام	٥	%٢,٨
	٢	مدير دائرة	٣٦	%٢٠,٣
	٣	مدير فرع	٧٥	%٤٢,٤
	٤	مدقق حسابات	٦١	%٣٤,٥
المجموع			**١٧٧**	**%١٠٠**

البيان	الرقم	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	١	ذكر	١٥٦	%٨٨,١
	٢	أنثى	٢١	%١١,٩
المجموع			**١٧٧**	**%١٠٠**
المؤهل العلمي	١	دبلوم	٨	%٤,٥
	٢	بكالوريوس	١٠٣	%٥٨,٢
	٣	ماجستير	٥٥	%٣١,١
	٤	دكتوراه	١١	%٦,٢
المجموع			**١٧٧**	**%١٠٠**

يلاحظ من الجدول رقم (٦) أن ما نسبته (٨٨,١%) وعددهم (١٥٦) فردا، من العينة هم من الذكور وان ما نسبته (١١,٩%) من الإناث وعددهم (٢١) فردا، وهذا يظهر أن الغالبية العظمى من أفراد العينة في البنوك الإسلامية هم من الذكور ويعزى ذلك إلى إن غالبية شاغلي الوظائف هم من الذكور وهذه النسبة تعكس واقع عادات وتقاليد المجتمع العربي وتدني نسبة ما تحتله الإناث من مناصب إدارية، وربما أن تلك الوظائف تتطلب مجهودا اكبر وساعات عمل طويلة وتتطلب مجهودا عاليا وفترات عمل طويلة قد تمتد إلى المساء وهذا يناسب فئة الذكور أكثر من الإناث.

كما تبين أن (٥٨,٢%) من العينة يحملون مؤهلات علمية بدرجة البكالوريوس، وعددهم (١٠٣) أفراد، تليها (٣١,١%) من العينة ماجستير وعددهم (٥٥) فردا، بينما (٦,٢%) من العينة مؤهلاتهم العلمية بدرجة الدكتوراه، وعددهم (١١) فردا، تليها (٤,٥%) من العينة مؤهلاتهم العلمية بدرجة الدبلوم، وعددهم (٨) أفراد، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الوظائف في القطاع المبحوث يتطلب مهارات متخصصة وتأهيلاً أكاديمياً جامعياً، وقد يفسر أيضاً أن بعض هذه البنوك تساهم في تنمية الموظفين لديها وتطويرهم بالسماح لهم بإكمال دراسات الماجستير والدكتوراه في مجال تخصصاتهم، مما يعكس حرص القطاع المبحوث على رفع كفاءة العنصر البشري ويعزز فرص تحقيق الأهداف والمخرجات المرغوبة بها لهذه الدراسة.

وتبين أن (٥٥,٩%) من العينة تتراوح سنوات خبرتهم بين ١١-١٥ سنة، وعددهم (٩٩) فردا، تليها (٣١,٦%) من العينة تزيد خبرتهم ١٥ سنة، وعددهم (٥٦) فردا، تليها (٩,٦%) من العينة تتراوح خبرتهم بين ٦-١٠ سنوات، وعددهم (١٧) فردا، تليها (٢,٨%) من أفراد العينة تتراوح خبرتهم بين ١-٥ سنوات، وعددهم (٥) أفراد، تشير هذه النسبة إلى رغبة القطاع المبحوث بالاحتفاظ بالكفاءات والخبرات والمهارات لاستمرار الأداء الأفضل، وتشير إلى امتلاك المبحوثين خبرات عالية في مجال عملهم، لاسيما أن وصول الموظفين إلى المناصب القيادية يتطلب منه حداً أدنى من الخبرات تُحدّد حسب الوصف الوظيفي للبنك.

وتبين أن (٤٢,٤%) من العينة مدراء فروع، وعددهم (٧٥) فردا، تليها (٣٤,٥%) من العينة مدققي حسابات، وعددهم (٦١) فردا، تليها (٢٠,٣%) من العينة مدراء دوائر، وعددهم (٣٦) فردا، بينما (٢,٨%) مدراء رئيسين، وعددهم (٥) أفراد، وهذا مؤشر على أفراد عينة الدراسة من المستويات التي سعى الباحث لها للإجابة عن فقرات أداة الدراسة حيث أن هذه المستويات الوظيفية هي المعنية بشكل مباشر بإعداد القوائم المالية ولدورها الفعال الذي تلعبه في إعداد القوائم المالية وعرض البيانات من خلال تدقيقها وبيان الرأي فيها.

عرض نتائج الدراسة:

عرض نتائج الدراسة المتعلقة بإجابات عينة الدراسة عن المعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض):

يبين الجدول رقم (٧) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على الفقرات المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض) والذي تم قياسه اعتمادا على (٢٥) فقرة.

الجدول (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة على اثر المعيار الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض)

رقم الفقرة	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
١	١٥	يتم عرض البنود في قائمة المركز المالي على أساس أصول مالية والتزامات مالية وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية "العرض"	٣,٩٧	٠,٦٦٥	مرتفعة
٢	٧	يساعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية " العرض" الإدارة في البنوك باتخاذ القرارات المناسبة	٤,٠٦	٠,٧٢٩	مرتفعة
٣	١٢	يساعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية " العرض" المستثمرين في استثمار أموالهم استثماراً ناجحاً	٤,٠٢	٠,٧٦٨	مرتفعة
٤	١٠	يتم الإفصاح عن سبب إعادة التصنيف إذا ما أعادت تصنيف الأصل المالي على أنه قد تم قياسه بالتكلفة بدلاً من القيمة العادلة	٤,٠٥	٠,٧٧٥	مرتفعة
٥	٤	يفصح البنك عن بنود الدخل الهامة والأرباح والمصاريف والخسائر الناتجة عن الأصول والالتزامات المالية سواء كانت في الربح أو الخسارة أو كعنصر منفصل لحقوق الملكية	٤,١١	٠,٦١١	مرتفعة
٦	١٧	إن الهدف من الافصاحات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (٣٢) توفير معلومات من شأنها تحسين مفهوم الأدوات المالية وأهميتها في تحسين التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها	٣,٩٥	٠,٧٢٩	مرتفعة
٧	١٦	يلتزم البنك بالتوقيت الذي ينبغي فيه عرض الأداة المالية كالتزام مالي أو حق ملكية من قبل المنشأة المصدرة	٣,٩٦	٠,٧٩٣	مرتفعة
٨	٢١	يتناول البنك الفصل وعرض مكونات الأداة المالية المركبة التي تشمل عنصري الالتزام وحقوق الملكية	٣,٧٧	٠,٨٧٧	مرتفعة
٩	١	يقوم البنك بالمعالجة المحاسبية لأدوات حقوق ملكية المنشأة التي تم إعادة شرائها " أسهم الخزينة"	٤,٢٨	٠,٧٢٣	مرتفعة
١٠	٢	يلتزم البنك بتصنيف الأسهم العادية التي لا يمكن إعادة بيعها إلى المصدر من قبل المالك	٤,١٨	٠,٧٧٤	مرتفعة
١١	٦	يلتزم البنك بتصنيف الأسهم الممتازة التي لا يمكن استردادها من قبل المالك أو تقدم أرباح أسهم غير تقديرية	٤,١١	٠,٧٠٣	مرتفعة

رقم الفقرة	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
١٢	٩	يلتزم البنك بعرض الفائدة وتوزيعات الأرباح والخسائر والأرباح المتعلقة بالأدوات المالية	٤,٠٥	٠,٧٧٥	مرتفعة
١٣	١١	يلتزم البنك بالضمانات أو خيارات الشراء المكتتب بها (التي تسمح للمالك بالاكتتاب أو شراء عدد ثابت من الأسهم العادية غير المطروحة للتداول مقابل مبلغ ثابت من النقد أو أصل مالي آخر	٤,٠٣	٠,٧١١	مرتفعة
١٤	١٣	إن أي أداة ينتج عنها التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر هي مؤهلة أن تكون التزام مالي في البنوك	٣,٩٩	٠,٧٥٨	مرتفعة
١٥	٢٥	يقوم البنك بدراسة جوهر الترتيب التعاقدي المرتبط بالأداة المالية وذلك لتحديد ما إذا كان ينبغي تصنيف الأداة وعرضها كالتزامات أو حقوق ملكية	٣,٧٠	٠,٨٧٦	مرتفعة
١٦	١٩	يقوم البنك بتصنيف الأدوات المالية الصادرة كالتزامات أو حقوق ملكية وفقاً للشكل القانوني للترتيب التعاقدي وتعريف الالتزام المالي وأداة حق الملكية	٣,٨٩	٠,٩٠٤	مرتفعة
١٧	٨	يقوم البنك بتقييم بنود الأدوات المالية غير المشتقة لتحديد ما إذا كانت تحتوي على عنصري الالتزامات وحقوق الملكية	٤,٠٥	٠,٧٦٠	مرتفعة
١٨	٢٣	يقوم البنك بتصنيف عناصر الأدوات المالية غير المشتقة بصورة منفصلة كالتزامات مالية أو أصول مالية أو أدوات حقوق الملكية	٣,٧٥	٠,٨٩٥	مرتفعة
١٩	٢٤	يقوم البنك بتصنيف الحقوق والخيارات والضمانات الظاهرة بعملة أجنبية على أنها أدوات حقوق ملكية	٣,٧٣	٠,٨٤١	مرتفعة
٢٠	١٨	يلتزم البنك بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) بعرض مخاطر الأعمال الطبيعية بالإضافة إلى استخدامها للأدوات المالية بما في ذلك مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة	٣,٩٢	٠,٨٦٩	مرتفعة
٢١	٢٠	يقوم البنك بعرض مخاطر السوق المتعلقة بأسعار الأسهم وأسعار صرف العملة الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار حقوق الملكية	٣,٧٨	٠,٨٥٤	مرتفعة
٢٢	٣	تقوم إدارة البنك عادة بتجميع الأدوات المالية في مجموعات تتناسب مع طبيعة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وتعتمد الإدارة في ذلك على بعض العوامل كخصائص الأدوات المالية	٤,١٥	٠,٧٤٧	مرتفعة
٢٣	٥	يتم الإفصاح عن طريقة معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة عن الاستثمارات في الأصول المالية نتيجة للتقييم بالقيمة العادلة	٤,١١	٠,٧٦٨	مرتفعة
٢٤	١٤	يعرض البنك الاستثمارات في الأصول الأخرى (للمتاجرة، ولتاريخ الاستحقاق)، فإن الأرباح والخسائر عن عملية البيع توضع في قائمة الدخل فقط في بند مميز عن الإيرادات الأخرى	٣,٩٨	٠,٨٥٦	مرتفعة

رقم الفقرة	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
٢٥	٢٢	يقوم البنك بعرض الطرق والافتراضات التي تبنى على أساسها تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الأصول المالية	٣,٧٦	٠,٨١٢	مرتفعة
المؤشر الكلي			**٣,٩٧٣٨**	**٠,٥٣٨٣٦**	**مرتفعة**

يشير الجدول إلى أن هذا المتغير حقق وسطا حسابيا (٣,٩٧٣٨) وبنسبة (٧٩,٤%) من مساحة المقياس الكلي والبالغة (٥)، وبانحراف معياري قدره (٠,٥٣٨٣٦)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق (المعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض) في البنوك الإسلامية الأردنية مرتفع وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (٧) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (٩) والتي تنص "يقوم البنك بالمعالجة المحاسبية لأدوات حقوق ملكية المنشأة التي تم إعادة شرائها " أسهم الخزينة"" حيث بلغ (٤,٢٨) بانحراف معياري مقداره (٠,٧٢٣) وبمستوى مرتفع من الأهمية، بينما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (١٥) والتي تنص "يقوم البنك بدراسة جوهر الترتيب التعاقدي المرتبط بالأداة المالية وذلك لتحديد ما إذا كان ينبغي تصنيف الأداة وعرضها كالتزامات أو حقوق ملكية" حيث بلغ (٣,٧٠) بانحراف معياري مقداره (٠,٨٧٦) وبمستوى مرتفع من الأهمية.

عرض نتائج الدراسة المتعلقة بإجابات عينة الدراسة عن المعيار المحاسبة الدولي رقم (٧) الأدوات المالية (الافصاحات):

يبين الجدول رقم (٨) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لإجابات المبحوثين على الفقرات المتعلقة بمعيار المحاسبة الدولي رقم (٧) الأدوات المالية (الافصاحات) والذي تم قياسه اعتمادا على (٢٥) فقرة.

الجدول (٨) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابة أفراد عينة الدراسة على اثر المعيار الدولي رقم (٧) الأدوات المالية (الافصاحات)

رقم الفقرة	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
٢٦	٢١	يلتزم البنك بإعداد القوائم المالية وفقاً للمتطلبات معيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) الأدوات المالية " الافصاحات".	٣,٧٥	٠,٩٠٩	مرتفعة
٢٧	٢٠	يقوم البنك بالإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة وذلك لصالح المستفيدين من هذه المعلومات	٣,٧٦	١,٠٥١	مرتفعة

رقم الفقرة	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
٢٨	٨	يقوم البنك بالإفصاح عن طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن البيانات المالية التي يتعرض لها البنك أثناء الفترة وفي نهاية فترة إعداد التقرير.	٤,٠٢	٠,٩٠٤	مرتفعة
٢٩	٩	يقوم البنك بالإفصاح عن كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية	٤,٠٢	٠,٨٦٩	مرتفعة
٣٠	١٠	يقوم البنك بالإفصاح عن كل نوع من المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وكيفية التعرض للمخاطرة وأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطرة	٤,٠١	٠,٨٢٢	مرتفعة
٣١	١٣	يلتزم البنك بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي في الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧)	٣,٩٠	٠,٨٦٧	مرتفعة
٣٢	١٧	يقوم البنك بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركزها المالي	٣,٨٢	٠,٩١٦	مرتفعة
٣٣	١٤	يقوم البنك بالإفصاح عن مقدار التغيير خلال الفترة وبشكل تراكمي في القيمة العادلة للأصل المالي	٣,٨٨	٠,٩٤٣	مرتفعة
٣٤	١٥	يقوم البنك بالإفصاح عن مبلغ أرباح الأسهم في بيان التغيرات في حقوق الملكية أو في الملاحظات	٣,٨٥	٠,٨٥٣	مرتفعة
٣٥	٢٤	يقوم البنك وفق متطلبات معيار الدولي لإعداد التقارير المالية بالإفصاح عن مؤشرات الأداء التشغيلي: نسبة المديونية، القيمة الدفترية للسهم، مضاعف الربحية.	٣,٧١	٠,٩٥٦	مرتفعة
٣٦	٢٥	يقوم البنك وفق متطلبات معيار الدولي لإعداد التقارير المالية بالإفصاح عن مؤشرات الأداء المالي: العائد على حقوق المساهمين، ربحية السهم الواحد، نسبة توزيع الأرباح	٣,٦٨	٠,٩٩٥	مرتفعة
٣٧	١	يقوم البنك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية	٤,٤١	٠,٧٢٦	مرتفعة
٣٨	٧	يقوم البنك حسب متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٧) بالإفصاح عن كل صنف من الأصول المالية والالتزامات المالية عن القيمة العادلة لذلك الصنف من الأصول والالتزامات	٤,٠٦	٠,٨٤٧	مرتفعة
٣٩	١٢	يقوم البنك بالإفصاح بشكل منفصل عن تحوطات القيمة العادلة المحددة وتحوطات التدفق النقدي وتحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية	٣,٩٤	٠,٨٧١	مرتفعة
٤٠	٤	يقوم البنك بالإفصاح عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية ليتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٤,٠٨	٠,٨٣٢	مرتفعة
٤١	٢٣	يقوم البنك بالإفصاح في بيان الدخل الشامل عن الأرباح والخسائر الناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة	٣,٧٢	٠,٨١٠	مرتفعة
٤٢	١٩	يقوم البنك بالإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمين بياناتها المالية على فهم العلاقة بين الأصول المالية المنقولة التي لم يتم الاعتراف بها بمجملها والالتزامات ذات العلاقة	٣,٧٦	٠,٧٢٥	مرتفعة
٤٣	٦	يقوم البنك بالإفصاح في بيان الدخل الشامل عن تكاليف التمويل	٤,٠٦	٠,٨٤٧	مرتفعة
٤٤	١١	يقوم البنك بالإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المرتبطة بكل مكونات الدخل الشامل	٣,٩٤	٨٧١.	مرتفعة

رقم الفقرة	الترتيب	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
		الآخر بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف			
٤٥	٣	يقوم البنك بالإفصاح عن بنود الدخل أو المصروفات عندما تكون طبيعتها وقيمتها جوهرية بشكل منفصل	٤,٠٨	٠,٨٣٢	مرتفعة
٤٦	٢٢	يقدم البنك ملخص للبيانات الكمية حول تعرضها للمخاطر الناجمة عن الأدوات المالية داخلياً لموظفي الإدارة الرئيسيين في نهاية فترة إعداد التقارير	٣,٧٢	٠,٨١٠	مرتفعة
٤٧	١٨	يقوم البنك حسب متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٧) بالإفصاح عن تحليل الحساسية لمخاطر السوق (مخاطرة تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق).	٣,٧٦	٠,٧٢٥	مرتفعة
٤٨	١٦	يستخدم البنك عند إدارة المخاطر المالية (كمخاطر السوق) القيمة المحسوبة كمقياس للمخاطر محفظة الأدوات المالية وهي أقصى خسارة يمكن تكبدها.	٣,٨٥	٠,٧٩٤	مرتفعة
٤٩	٥	يقوم البنك بتحديد إفصاحات مخاطر السيولة المختلفة فيما يخص " المشتقات" و "الالتزامات المالية غير المشتقة"	٤,٠٨	٠,٩١٦	مرتفعة
٥٠	٢	يقوم البنك حسب متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (٧) بالإفصاح عن مخاطرة الإئتمان (مخاطرة أن يسبب أحد أطراف أداة مالية ما خسائر مالية للطرف الآخر)	٤,٣١	٠,٨١٢	مرتفعة
المؤشر الكلي			**٣,٩٢٧٧**	**٠,٥٩٨٥٧**	**مرتفعة**

يشير الجدول إلى أن هذا المتغير حقق وسطا حسابيا (٣,٩٢٧٧) وبنسبة (٧٨,٥%) من مساحة المقياس الكلي والبالغة (٥)، وبانحراف معياري قدره (٠,٥٩٨٥٧)، وهو ما يشير إلى أن مستوى تطبيق (المعيار المحاسبة الدولي رقم (٧) الأدوات المالية (الافصاحات) في البنوك الإسلامية الأردنية مرتفع وذلك من وجهة نظر أفراد العينة.

وقد تبين من النتائج في الجدول رقم (٨) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (٣٧) والتي تنص "يقوم البنك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية" حيث بلغ (٤,٤١) بانحراف معياري مقداره (٠,٧٢٦) وبمستوى مرتفع من الأهمية، بينما كان أدنى متوسط حسابي للفقرة رقم (٣٦) والتي تنص "يقوم البنك وفق متطلبات معيار الدولي لإعداد التقارير المالية بالإفصاح عن مؤشرات الأداء المالي: العائد على حقوق المساهمين، ربحية السهم الواحد، نسبة توزيع الأرباح" حيث بلغ (٣,٦٨) بانحراف معياري مقداره (٠,٩٩٥) وبمستوى مرتفع من الأهمية.

اختبار فرضيات الدراسة:

يتعلق هذا الجزء من الدراسة باختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وذلك من أجل تحديد علاقات الأثر وصولاً إلى تقديم النتائج وتوضيح سلوك العلاقات ما بين متغيرات الدراسة،

وقد تم اعتماد مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) كقاعدة لرفض أو قبول الفرضيات، بمعنى إذا كانت قيمة α تساوي أو اقل من 5% فإننا نرفض الفرضية العدمية H_O، وإذا كانت اكبر من 5% فإننا نقبل الفرضية العدمية H_O، كما تم الاعتماد أيضا على القيمة المحسوبة والقيمة الجدولية فإذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية H_O ونقبل الفرضية البديلة Ha.

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية:

$H_O.1$: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للأدوات المالية (الإفصاح والعرض) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

Ha.1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للأدوات المالية (الإفصاح والعرض) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

الجدول (٩) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

نتيجة الفرضية العدمية HO	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قيمة Sig T	درجة الحريةDF	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة
رفض	٠,٥٤٧٣٩	٣,٩٥٠٧	*٠,٠٠	١٧٦	١,٩٦	٢٣,١٠٧

***معنوية عند مستوى معنوية ≤ ٠,٠٥**

تظهر نتائج الجدول رقم (٩) والخاصة باختبار الفرضية الرئيسية وذلك من خلال اختبار One Sample T-Test والذي يظهر أن القيمة المعنوية Sig اقل من ٠,٠٥ والبالغة (٠,٠٠)، وقيمة (T) المحسوبة والبالغة (٢٣,١٠٧) اكبر من قيمتها الجدولية عند درجة حرية (N-1) والبالغة (١,٩٦) وهذا يفيد برفض الفرضية العدمية H_O، وبالتالي قبول الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للأدوات المالية (الإفصاح والعرض) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

HO.1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للأدوات المالية (العرض) حسب المعيار الدولي رقم (٣٢) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

Ha.1.1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للأدوات المالية (العرض) حسب المعيار الدولي رقم (٣٢) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

الجدول (١٠) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية HO	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قيمة Sig T	درجة الحريةDF	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة
رفض	٠,٥٣٨٣٦	٣,٩٧٣٨	*٠,٠٠	١٧٦	١,٩٦	٢٤,٠٦٤

***معنوية عند مستوى معنوية ≤ ٠,٠٥**

تظهر نتائج الجدول رقم (١٠) والخاصة باختبار الفرضية الفرعية الأولى وذلك من خلال اختبار One Sample T-Test والذي يظهر أن القيمة المعنوية Sig اقل من ٠,٠٥ والبالغة (٠,٠٠)، وقيمة (T) المحسوبة والبالغة (٢٤,٠٦٤) اكبر من قيمتها الجدولية عند درجة حرية (N-1) والبالغة (١,٩٦) وهذا يفيد برفض الفرضية العدمية HO، وبالتالي قبول الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للأدوات المالية (العرض) حسب المعيار الدولي رقم (٣٢) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

HO.1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للأدوات المالية (الإفصاحات) حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

Ha.1.2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) للأدوات المالية (الإفصاحات) حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

الجدول (١١) نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

نتيجة الفرضية العدمية HO	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قيمة Sig T	درجة الحريةDF	قيمة T الجدولية	قيمة T المحسوبة
رفض	٠,٥٩٨٥٧	٣,٩٢٧٧	*٠,٠٠	١٧٦	١,٩٦	٢٠,٦١٩

***معنوية عند مستوى معنوية ≤ ٠,٠٥**

تظهر نتائج الجدول رقم (١١) والخاصة باختبار الفرضية الفرعية الثانية وذلك من خلال اختبار One Sample T-Test والذي يظهر أن القيمة المعنوية Sig اقل من ٠,٠٥ والبالغة (٠,٠٠)، وقيمة

(T) المحسوبة والبالغة (٢٠,٦١٩) اكبر من قيمتها الجدولية عند درجة حرية (N-1) والبالغة (١,٩٦) وهذا يفيد برفض الفرضية العدمية HO، وبالتالي قبول الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$٠,٠٥) للأدوات المالية (الإفصاحات) حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

من خلال تحليل البيانات وبالاعتماد على نتائج اختبار الفرضيات تم التوصل للنتائج التالية:

١. أظهرت نتائج الدراسة عند عرضها أن هناك ارتفاع نسبي وبدرجة مرتفعة للمستوى تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض) في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث بلغ الوسط الحسابي (٣,٩٧٣٨) وبنسبة (٧٩,٤%) من مساحة المقياس الكلي والبالغة (٥)، وبانحراف معياري قدره (٠,٥٣٨٣٦)، ويعزي الباحث السبب بالتزام البنوك الإسلامية الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢).

٢. أشارت نتائج الدراسة عند عرضها أن هناك ارتفاع نسبي وبدرجة مرتفعة للمستوى تطبيق (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) الأدوات المالية (الإفصاحات) في البنوك الإسلامية الأردنية، حيث بلغ الوسط الحسابي (٣,٩٢٧٧) وبنسبة (٧٨,٥%) من مساحة المقياس الكلي والبالغة (٥)، وبانحراف معياري قدره (٠,٥٩٨٥٧)، ويعزي الباحث السبب بالتزام البنوك الإسلامية الأردنية بمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧).

٣. أشارت نتائج الدراسة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$٠,٠٥) للأدوات المالية (الإفصاح والعرض) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العكر،٢٠١٠) ودراسة (محمد و منصور، ٢٠١٥). في حين هذه النتيجة جاءت غير متوافقة مع دراسة (Mohd–Salehb &Mohamat,2010) والتي أشارت إلى ضرورة تقديم الشركات معلومات ذات جودة عالية لغايات قرارات الاستثمار.

٤. أظهرت نتائج الدراسة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$٠,٠٥) للأدوات المالية (العرض) حسب المعيار الدولي رقم (٣٢) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العكر،٢٠١٠) ودراسة (Siam,2009 & Rahahleh).

٥. بينت نتائج الدراسة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq ٠,٠٥$) للأدوات المالية (الإفصاحات) حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (العيسى،٢٠١٢) ودراسة (حمدون، ٢٠١٥) ودراسة (Tahat,et, al.,2015). في حين هذه النتيجة جاءت غير متوافقة مع دراسة (العبيدي، ٢٠١٢) التي أشارت إلى عدم التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (٧) لإعداد التقارير المالية.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

١. توفير برامج التدريب والتعليم المستمر لموظفي البنك الخاصة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير إعداد التقارير الدولية، وأهمية الالتزام بها.

٢. تشجيع إجراء المزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

٣. ضرورة قياس مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية في التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية الأردنية.

٤. ضرورة قيام جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بتفعيل مهارات وخبرات المحاسبين، وذلك بتنظيم لقاءات وورش عمل ودورات تدريبية لمعدي القوائم المالية لمساعدتهم في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧).

٥. العمل على توحيد الإفصاح والعرض للقوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧)، لأنه يسهم في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية على مختلف فئاتهم.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو زيد، محمد خير، (٢٠١٠). **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية SPSS (١٦ -Version 15)**. **الطبعة الأولى، دار صفاء، دار جرير، عمان، ص٩٦.**
- أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة، (٢٠١٢). "**معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية : الجوانب النظرية والعملية**". دار وائل للنشر، عمان – الأردن.

- جربوع، يوسف، (٢٠٠٤). مدى التزام البنوك في دولة فلسطين بإعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية " معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠. **مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين**، النسخة الالكترونية العدد ٢٧ والعدد ٢٨.
- جربوع، يوسف، حلس، سالم، (٢٠٠٢). **المحاسبة الدولية، مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- جريوننج، هيني، (٢٠٠٦). **معايير التقارير المالية الدولية: دليل التطبيق**. ترجمة طارق حماد، القاهرة:الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- حماد، طارق عبد العال، (٢٠٠٢). **موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الثالث، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- حمدون، بارعة، (٢٠١٥). **أثر تطبيق معيار التقرير الدولي رقم ٧" الأدوات المالية": الإفصاحات على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية– دراسة حالة / البنك العربي"**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الأردن.
- حنان، رضوان حلوة، (٢٠١٣). **مدخل النظرية المحاسبية**. الطبعة الثالثة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الخطيب، خالد، (٢٠٠٢). الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (١). **مجلة جامعة دمشق**، المجلد الثامن عشر، ص١٤٣-١٨٣.
- دودين، حمزة محمد، (٢٠١٣). "**التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS**"، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.
- زيود، لطيف، قيطيم، حسان، مكية، نغم، (٢٠٠٧). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٩، العدد ١، ص٢٠٦-٢٢٨.
- السعدني، مصطفى، (٢٠٠٧). مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، **بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)**، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة وبالاشتراك مع كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية المتحدة وتحت إشراف الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، دولة الإمارات العربية.
- السعيد، معتز، العيسى، محمد، (٢٠٠٨). انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي. **بحث مقدم للمشاركة بالمؤتمر الثاني حول القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة. بتنظيم كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.**

- الشلتوني، فايز، (٢٠٠٥). **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية– دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- العبيدي، عائشة، (٢٠١٢). **درجة التزام البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات الإفصاح للمعيار الدولي رقم (٧) لإعداد التقارير المالية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- العجلوني، محمد محمود، (٢٠٠٨). **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، ط١ ،دار الميسرة للنشر، عمان.
- العكر، معتز، (٢٠١٠). **أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط– قسم المحاسبة، الأردن.
- علي، عبدالوهاب، سالم، أحمد، (٢٠٠٥). **المحاسبة عن الأدوات والمشتقات المالية وعمليات الشركات متعددة الجنسيات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- العيسى، ياسين، (٢٠١٢). **مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات– دراسة ميدانية على البنوك الأردنية**. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال. المجلد ٨، العدد١، ص: ١٠٦ — ١٢٦.
- المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (٢٠١٣). **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية**، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، عمان، الأردن، ص١–١٣٨٠أ.
- المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (٢٠١٥). **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية**، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، عمان، الأردن، الجزء أ– إطار المفاهيم والمتطلبات، الجزء ب، ص١.
- محمد، الإمام، منصور، فتح الرحمن، (٢٠١٥). تطبيق معيار العرض والإفصاح العام للمصارف الإسلامية ودوره في رفع كفاءة الافصاح المحلسبي للتقارير المالية– بالتطبيق علي عينة من المصارف الإسلامية. **مجلة العلوم الاقتصادية**. المجلد ١٦، العدد٢، ص: ٧٨ — ٩٤.
- ميرزا، عباس، هولت، جراهام جي، (٢٠١١). **دليل وكتاب التنفيذ العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**. الطبعة الثالثة، المطابع المركزية، عمان، الأردن.
- النجار، فايز، الزعبي، ماجد، (٢٠١٣)، **أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي**، دار الحاد للنشر. عمان، الأردن.

ثانياً: مصادر أخرى:

- دليل بورصة عمان السنوي (www.exchange.jo).
- موقع البنك المركزي الأردني، منشورات في الموقع الالكتروني (www.cbj.gov.jo).

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

- Al-Hijazin , I. (2005). **The Disclosure Level of and its Relation with Size and Profitability in the Jordanian Commercial Banks**. Unpublished Thesis ,The Hashmimati University, Jordanian
- Al-Khadash,H., & Abdullatif,M.,(2009). Consequences of Fair Value Accounting for Financial Instruments in the Developing Countries: The Case of the Banking Sector in Jordan. **Jordan Journal of Business Administration,** Volume 5, No. 4, p.533-551.
- Al-Shammari, B., Brown., B.& Tarca, A., (٢٠٠٨). "An investigation of compliance with international accounting standards in the Gulf Co-operation Council member states: An empirical study, **The International Journal of Accounting,** vol.43,pp.425-447.
- Epstein, B. J and Mirza, A.A.. (2006). **Wiley IFRS 2006: Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards.** Wiley & Sons, Inc.
- Ernst & Young (2008), **IFRS 7 in the banking industry,** Ernst & Young publication 2009, pages 1-37.
- Frederick, Choi, (2002). Financial Disclosure and Entry to the European Capital**, Journal Accounting Research,** autumn, Vol. 50, No. 2, p:160-176.
- Gyan, Chandra. (1974). A Study of the Consensus on Disclosure Among Public Accounting and Security Analysis, **The Accounting Review,** 49, (4): 721-743.
- Hendriksen, Eldon. S. (2005), **Accounting Theory.** Fourth Edition, Richard, Irwin, Inc, Illinois.
- Jiangli, W., Unal, H., Yom, C. (2004), **Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis.** Federal Deposit Insurance Corporation, Washington DC.
- Mohamat , S, H., & Mohd –Salehb N., (2010) .The Value Relevance of Financial Instruments Disclosure in Malaysian Firms Listed in the Main Board of Bursa Malaysia", Int. **Journal of Econmics and management**. 4 (2): 234S270 .
- Rahahleh, M, Y., & Siam,W,Z., (2009). The Importance of applying the International Accounting Standard "IAS" 32 (Financial Instruments: Disclosure and Presentation) and its effect on financial statement presentation at Jordanian commercial banks. **International Management Review,** Vol. 5, No. 1.
- Sekaran, Uma,(2010). **Research Methods for Business: A Skill Building Approach,** 5th Edition, New York: one Wiley And Sons Inc.
- Stewart, J,. & Kent, P., (٢٠٠٨)." Corporate governance and disclosures on the transition to international financial reporting standards", **Accounting & Finance,** Vol. 48, No. 4, pp. 649-671.
- Tahat, Y., Dunne, T., Fifield, S., & Power, D. (2015). The impact of IFRS 7 on the significance of Financial Instruments disclosure: evidence from Jordan, **Accounting Research Journal.** Vol. 29.